

علم لغة الحكومة

علي عبد السادة

لو اقتصر الأمر على الإنصات للغة الحكومة لن نتعرف على الشعور بالاستيقاظ، لو بقينا على ما يظهر عنها من خطاب واحد لما انتهت نومة النائمين.

اللغة الحكومية لا تلمس الراهن، ولا تفصح عما يجري في الخفاء، ولا ترغب في أن تشارك الجمهور ما تعرفه وما تدركه عن مستقبل العراق القريب، وتغني بعيدا عن مسرح الشارع، صانغو هذه اللغة بحذرون صناعة الأوهام، أو على الأقل تعديل الواقع وإضافة ما لا يتحمل الإضافة.

هكذا يبدو أن جمهورا لم يعد كما من قبل يهتم بما تقوله البيانات والخطب السياسية، العراقيون مضايون ببأس متراكم متكور منذ أول وعد فارغ.

لم تعد الأفواه مفتوحة والأذان صاغية لمجمل الصياغات المعلنة عن "الإنجاز" و"التحول" و"التطور" و"الأمل" و"الدعوة" إلى "الانتظار".

كل شيء في هذه البيانات سهل الكتابة يسير البناء والصياغة ولا يحتاج إلى الاستعانة بكم هائل من المفردات ولا يبذل كاتبوه أي جهد في إنتاجه. لكن أثرها بالغ في الرأي العام، إذ تزحم الصحف وشاشات التلفاز ونشرات وكالات الأنباء بما لا يعني أو يسمن، وكلها "إنشاء" مكتوب من وحي منوهمين برسوخ تجربة الحكم الراهن.

المنجز القوي للحكومة أفضل من منجزها على الأرض، ويبدو أنها تجيد علم الدلالة والإشارة، وأنها تظهر من حرفة تصفيف المفردات، أنها تعرفت على علوم اللغة، وامتحنند مدارس مختلفة في بنائها، واختبرت لنفسها اثر اللغويين في التاريخ، وخلصت إلى أن تقتني من هذه العلوم مذهبا لغويا يعتمد "تحريف" الحقيقة من نفسها.

أجدني منبهير للغاية حين تلقن الحكومة استخدام "الدلالة" فنقول في باب الإشارة علي شراكة الحكومة أننا رغم "تصارع الخصوم لا نزال حلفاء".

وحين نتعرف على دليل "تماسك الشراكة" نحصل على اشارات اهم اركانها حين يؤكدون أن "لا ثقة بيننا مطلقا". ويستدل "أرباب العملية السياسية على الديمقراطية بـ"شبيرون" إلى نعمة التداول السلمي للسلطة برسم "المحاصصة".

وفي دلالتها عن التظاهرات الشعبية كانت تنتج الحكومة إشعارات عن "حق الاحتجاج المكفول" رغم "بعثية المحتجين".

اتذكر ضابطا رفيعا "دل" في جلسة خاصة على رفض أجهزة الأمن لاعتقال أو ضرب المتظاهرين بـ"الإشارة" إلى أنه، وغيره من الضباط، لم يسمعوا بأية حادثة من هذا القبيل، باستثناء أخطاء غير مقصودة.

وتقول الحكومة أن دلالتها في تحسين الكهرباء هي أن طاقتها ستحسّن "حتما" بعد خمسة أعوام، لكنها تبث إشعارات أن الصيف الحالي ان يكون سعيدا للعراقيين. كما أن الاستدلال على قدرة العراقيين على تحمل مسؤولية الأمن بعد الانسحاب الامريكى، لايد وان يلحق بإشارة من مسؤول عسكري قديد بان السلاح والعدة لا يزالان يقصان العراق.

فن التلاعب بالألفاظ يتحول الى جرم التلاعب بالأعصاب. لمن لا يفقه في مقال الحكومة عن أحوالنا، فإنه لا يحتاج إلى "كافكا" ليفتت الظاهرة اللغوية الحكومية، ولا حتى العودة إلى مرجعيات سبويه للتيقن من أصحاب مفرداته، كل ما في الأمر أن الدلالة تنفي الإشارة والإشارة تجعل الدلالة، متلازمات الخطاب الحكومي هدفها تضيق الصورة الحقيقية.

لمن لا يعرف فان الوضع هش، وهذه دلالة وإشارة في أن واحد.



بلده الأصلي، وهناك أسهم في إرساء هيكل الحكومة وأشرف على جهود إعادة الإعمار وعلى أول انتخابات رئاسية، وصفته وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس بأن له مقدرة واضحة في التوفيق بين الآراء المتناحرة وفي تحقيق نتائج في طل أوضاع صعبة.

لكن خليل زاده يعرف أيضا بلسانه "غير الدبلوماسي" الذي أغضب منه زعماء بعض الدول. أصبح تلميذاً ومساعداً لبول ولوفويتس وصديقا حميما لديك تشيني. وفي عام ١٩٨٤ عمل في الخارجية الأمريكية أيام حكم ريغان حيث كان رئيسه المباشر بول ولوفويتس أيضا. وخلال تلك الفترة ساعد زاده في التخطيط الأمريكي لتسليح قوات المجاهدين الأفغان التي كانت تقاتل السوفييت.

وقبل آذار ٢٠٠٣ كان زلماي (الذي يعرف في أوساط الحكومة في واشنطن باسم "كينج زاده" أو الملك زاده) مبعوثا أمريكيا إلى ما سمي في ذلك الوقت بالعراقيين الأحرار، في إشارة إلى المعارضة العراقية في المنفى.

أمنية جديدة في الشارع العراقي، وقد يكون خيار مساعدة الحكومة الحالية أفضل من التمديد.

وربما يكون اختيار زلماي لمهمة صياغة السيناريو المناسب هو قدرته الكبيرة على ذلك، فضلا عن علاقاته الواسعة بالطيف السياسي العراقي.

خليل زاده عمل سفيرا للولايات المتحدة في العراق عام ٢٠٠٧، بعدها أصبح ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة. ويعمل الآن مستشارا في مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية.

وفي عهد الرئيس جورج بوش شغل زاده منصبا في مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض الذي رأسته في ذلك الوقت كوندوليزا رايس، وتخصص السفير خليل زاده في شؤون منطقتي الخليج وآسيا الوسطى. تتلمذ خليل زاده سياسيا على يد نائب الرئيس الراهن ريتشارد تشيني الذي كان وزيرا للدفاع أثناء عمل خليل زاده فيها.

قبل ترشيحه سفيرا أمريكا جديا في العراق كان زاده سفيرا أمريكيا في أفغانستان،

من المسؤولين بأن القوات الأمريكية غير مطلوبة لفترة أخرى.

وفي تصريحات للقبوات الأميركية في معسكر مارين، قال غيتس إنه في محادثاته مع مجموعة كبيرة من كبار المسؤولين العراقيين أشاروا إلى مصلحة من تمديد بقاء القوات الأمريكية.

أما السيناريو الأخر، فهم قد يفضلون تقوية الحكومة الحالية وجعلها متكاملة قبل أن تنتهز الأمور، بمعنى الإسراع بشفر المناصب الأمنية.

وعلى ما يبدو فان القلق الامريكى بدأ يتصاعد منذ حادثة اقتحام مجلس محافظة صلاح الدين، وما أسفر عنه من قلق استدعاء قوات أمريكية في عملية تحرير الحكومة المحلية هناك من (أربعة أو خمسة) عناصر فقط ينتمون إلى القاعدة.

القلق يتصاعد في هذا الخصوص مع إعلان الخيار الصدري رفع التجديد عن جناحه المسلح جيش المهدي في حال إعلان تمديد القوات الأميركية.

وقد يرون أن الوقت غير مناسب لفتح صفحة

الحصول على تمديد آخر لعام أو عامين، بينما يلزم هذا أي حكومة قد تمنح الثقة خلال الشهور القادمة بدلا من وزارة المالكي، وهم يستندون في هذا "الإحتمال" إلى طبيعة التطورات السياسية الحاصلة الآن، وما يبذله القراء السياسيون في إعادة صياغة المحاصصة وضرب الخصوم والحلفاء بعضهم ببعض.

ينكر أن وزير الدفاع الامريكى زار العراق قبل يومين ويبحث مع المسؤولين العراقيين، موضوع تمديد بقاء القوات الاميركية إذا طلبت الحكومة العراقية ذلك.

وقال غيتس إنه إذا أراد العراق بقاء القوات الأمريكية، فيمكن التفاوض على اتفاق لفترة طويلة أو لمدة عامين أو ثلاثة أعوام.

ومن المقرر انسحاب جميع القوات الأمريكية من العراق نهاية العام الجاري بموجب اتفاقية تفاوضية أبرمها في عام ٢٠٠٨ الإدارة الأمريكية تحت رئاسة جورج بوش، وأصبح من الواضح أن التمديد أصبح محتملا بشكل

كبير، رغم البيانات العامة المتكررة على لسان رئيس الوزراء نوري المالكي وغيره

□ كتب: المحرر السياسي

"زلماي في العراق... وسياحول صياغة مشهد سياسي جديد مع اقتراب موعد الانسحاب النهائي". هذا ما تراه مصادر سياسية "علمية" حين تقرا زيارة الدبلوماسي الامريكى السابق للعراق أمس الأحد.

الخارجية الاميركية قالت إن الهدف الأساس من زيارة السفير زلماي خليل زاده هو لبحث جملة من القضايا التي تخص العراق والمنظمة والجيش الاميركي في العراق.

الزيارة تفصح عن مخاوف امريكية على مستقبل العملية السياسية في العراق خصوصا مع تعقد المشهد السياسي وتوجه أركانها إلى فض الشراكة القائمة، الإدارة الاميركية تخشى من تحولات دراماتيكية قد تحصل قبل نهاية العام الجاري، ويعني ذلك أن تغيير "الخارطة السياسية" قبل وقت قصير من الانسحاب الامريكى.

وهذا يدفع الاميركيين إلى وضع سيناريوهات محتملة قبل حدوث مفاجات عراقية، منها الضغط على الحكومة العراقية من اجل

نائب: العراقيون غير راضين.. كأننا لم نفعل شيئا الفرقاء يخلفون في حصيلة ثمانية أعوام

بغداد / زينب سنكور

أظهرت الكتل السياسية العراقية تباينا واسعا وكبيرا في مواقفها مما شهدته العملية السياسية بعد مرور ثمانية أعوام على التغيير.

وترى قوى سياسية أن المشهد السياسي وعملية بناء الدولة يسير على الطريق الصحيح، رغم ما رافقه من أخطاء ومشاكل من أبرزها المحاصصة والفساد.

فيما تؤكد قوى أخرى انه من الأجدى سؤال العراقيين عما تحقق، وتشير إلى أن ما تم انجازه لا يرضي الشارع العراقي.

القيادي في منظمة بدر التابعة لتيار شهيد الحبراب والنائب عن التحالف الوطني علي شبر قال إن الذي تحقق للعراق بعد (٨ سنوات من التغيير لا يرضي العراقيين.

وقال شبر في تصريح للمدى انه على الرغم من تخليص العراق من النظام الدكتاتوري وتشكيل حكومة برلمانية منتخبة من أبناء الشعب لكن القضية أصبحت غير مرضية وغير موفقة للشارع ولابد أن يكون هناك تغيير حقيقي حتى نحصل على ثقة الشعب.

وأضاف أن التجربة البرلمانية لم تترسخ لحد الآن وهي في بداياتها وتحتاج إلى فترة طويلة للتغيير لإدراية ومهنية.

واتفقت النائبة ناهدة الدايبي مع شوان بالقول إن ما ربحه العراق بعد (٨ سنوات) على التغيير هو التداول السلمي للسلطة وحرية التعبير عن الرأي وبداية خطوات الديمقراطية، مشيرة إلى أن العراق خسر الكثير حيث تم تدمير العراق بشكل كبير، وتدمير البنية التحتية، ودخول مجاميع مسلحة من دول الجوار وقامت بإتارة الفتنة الطائفية، وارتفاع نسبة العاطلين عن

العمل، والاهم من هذا كله هو الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في العراق والذي أخره عن الدول الأخرى.

من جانب آخر قال القيادي في دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني عزت الشايبندر إن مستقبل العراق سيكون نقطة استقرار واستقطاب لكل المنطقة، مشيرا إلى أن العراق حقق الكثير مما يطمناه لكنه في المقابل خسر الكثير من أبنائه والكثير من الأموال التي هدرت. وأضاف الشايبندر في تصريح للمدى إن العراق نجح في تأسيس نظام ديمقراطي راسخ والشارع وفق بهذا الإطار الديمقراطي وأصبح عاملا مؤثرا وضاعفا على السياسيين بعد أن لم يكن له دور.

وأشار إلى أن أفضل ما كسبه العراق هو التجربة البرلمانية وأصبح البرلمان مؤسسة فعالة في بناء الدولة بعد أن كان البرلمان عبارة عن مؤسسة بيد الحاكم وانتقل إلى تأسيس مجلس حكم ومن ثم انتخابات بقائمة مغلقة وبعدها انتخابات بقائمة مغلقة مفتوحة وسننتقل إلى انتخابات مفتوحة في الدورة القادمة، إضافة إلى انه أصبح للبرلمان دور في رسم السياسات الخارجية والقضاء العراقي سار باتجاه الاستقلالية والنفسه التنفيذية

ولا يهين عليه إلا القانون والدستور، مبينا أن هذه العكاس الستراتيجية لا يشعر بها المواطن لأنها لن تنعكس "خبرا أو كهرباء" لكنها هي التي ستاتي "بالخبز والكهرباء".

من جانب آخر رجحت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايبي ان يكون هناك مستقبل للعراق بسبب المحاصصة بين الكتل السياسية.

لكن المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا أوضح أن مطالب الشعب لا زالت متعطرة على الرغم من تطور العملية الديمقراطية لكن هذا لا يبهيم الشارع لأن ما يهيم هو التطور على المستوى الأمني والخدمات والرعاية والتكافل الاجتماعي والتربية والصحة وجميع هذه الملفات متعثرة ولم يتم تحقيق شيء منهم.

وقال الملا للمدى إن التجربة البرلمانية مازت تجربة كتلوية وليست تجربة مهنية ولحد الآن الدورة البرلمانية هي سياسية وليس نورة ممثلين فريدين لأبناء الشعب العراقي.

وأضاف "إننا قدنا عملية سياسية مبنية على أساس المحاصصة في أبعادها الطائفية وبالنتيجة انعكست على المحيط الاقليمي لذلك وجدنا بعض رياح التغيير التي بدأت تأخذ الطابع الفئوي الأنثني، مشيرا إلى أن الدور السلبي لدول الجوار والتي حرصت على



رسامو كاريكاتير يغضبون سياسيين ومسؤولين بانتقادات لاذعة

بغداد / عماد جاسم

يقول رسامو كاريكاتير عراقيون انهم يتعرضون لـ"هجمات" من قبل سياسيين ومسؤولين حكوميين يعتبرون هذا النوع من الفنون تجاوزا على ما يشكونه من أهمية عبر السخرية من شخصياتهم.

ويذكر الرسام قاسم محمد أن فناني الكاريكاتير محاصرون بالعنت يوما وكثيرا ما يلامون ويجبرون على ترك العمل في الصحف والمجلات التي يعملون بها بأجور لا تناسب موهبتهم، ويضيف: معاناة فناني الكاريكاتير في العراق في الوقت الحاضر أصبحت أكثر من المراحل السابقة بسبب تعدد وكثرة الأحزاب السياسية التي قد تتناصب وتحاسب الفنانين الذين لا يجيدون سوى فن السخرية بما يمتلكون من قدرات تعبيرية وتنبية الناس إلى حالهم ووضعهم المرزى، إذ يعتبر المسؤولون ذلك انتقاصا من قيمته وتقليلًا من شأنه وأهميته، وهذا ما يجعلنا في حالة خصام دائمية مع الوزراء والمدراء العاميين ورجال الدولة الكبار.

ويشير رسام الكاريكاتير علي الساعدي إلى أن تعدد الصحف وكثرتها تتيح فرصة اكبر للنشر في الوقت الحاضر، إلا أن الخطوط الحمراء تزداد يوما بعد آخر، مضيفاً: "المحددات في الفترة السابقة كانت معروفة، وهي عدم تناول رئيس النظام وعائلته بأي نوع من السخرية، أما الآن فالمحددات غير معروفة لنا، وهناك خوف من التعرض إلى الرموز الدينية، أو رموز حزبية منتقدة، أو تلك التي لها أياح خفية يمكن أن تتال من الفنان في أي لحظة، إذا امتعضوا من رسم ما".

ويشير الساعدي الى ان رسام الكاريكاتير هو أكثر من يتعرض للإقالة الإجبارية وإنهاء الخدمات نتيجة نقده لعمل مسؤول ما، مضيفاً أن أكثر المواضيع انتشارا الآن هي تناول قضايا الفساد والرشوة في دوائر الدولة على ألا تقتصد شخصا محمداً، وهذه المواضيع أكثر قبولا بين الناس لأنها تترجم استياءهم.

ويرى رسام الكاريكاتير صلاح زيل أن أساليب العراقيين الفنية تطورت وأخذت تتنافس فناني العالم، ويضيف:

"هذا الفن الرفيع له احترامه في بلدان العالم المتطور، أما في العراق فالعملية معكوسة، فالفنان لا يحصل على أجوره، وكثيرا ما يستغني رئيس التحرير عن خدماته بسرعة، باعتباره مروجاً للمشاكل ويغضب السياسيين وهو الأقل أجورا يوما بين المحررين والصحفيين، فيما نجد ان فنان الكاريكاتير في بلدان أخرى يحظى بأحسن الامتيازات والأجور... رسامو الكاريكاتير في العراق يسعون لتشكيل رابطة أو نقابة لتكون الجهة التي تضمن لهم الحماية والدفاع، بعد تعدد الشكاوى عليهم وتقصد الأحزاب والمسؤولين محاربتهم والتدخل المباشر لمنعهم من العمل وفصلهم من الأمانن التي يعملون بها".